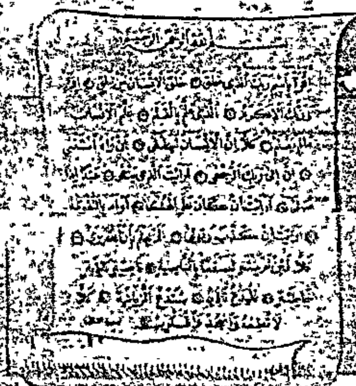

القرآن الكريم أساس التشريع في الإسلام

السيد محمد الغروي

يعتقد المسلمون على مختلف مذاهبهم في أصول الدين من الاشاعرة والمعتزلة ومذهب أهل البيت (ع) - .. أو اتجاهاتهم في فروع الدين من أتباع أئمة المذاهب الأربعة [الحنبلية ، والشافعية ، والحنفية ، والمالكية] ..

واتباع مذهب أهل البيت (الشيعة) .. يعتقدون جميعاً بأن القرآن الكريم الذي أوحى به الله سبحانه على قلب نبيه العظيم محمد بن عبد الله (ص) ، والذي يتداوله المسلمون بين أيديهم هو المصدر الأول الأساسي لتشريع وتقنين القوانين والأحكام الإسلامية في كافة المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتربوية والعبادية و ... ﴿ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدىً ورحمةً وبشرى للمسلمين﴾ [النحل/٨٩] ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد﴾ [فصلت/٤٢] .

وهذه الأحكام والقوانين قد تكون مذكورة في القرآن الكريم بصورة واضحة ومفصّلة ومنصوصة مثل قوله تعالى : ﴿ولا تقتلوا النفس التي حرّم الله إلا بالحق﴾ [الأنعام/١٥١] وقوله تعالى : ﴿كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون﴾ [البقرة/١٨٢] ، وقوله تعالى : ﴿أحلّ الله البيع وحرّم الرّبا﴾ [البقرة/٢٧٥] . فإن حكمَ كلٍ من قتلِ النفس المحترمة والصيامِ في شهر رمضان والمعاملةِ الربوية واضح وجَليّ .

وقد بُيِّنت في القرآن بشكل عام في صياغة كلية مثل قوله تعالى : ﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل﴾ [البقرة/١٨٨] . وقوله تعالى : ﴿ويحلّ لهم الطيّبات ويُحرّم عليهم الخبائث﴾ [الاعراف/١٥٧] . وقوله تعالى: ﴿يا أيها الناس كلوا مِمّا في الأرض حلالاً طيباً﴾ [البقرة/١٦٨] . حيث أن أكل المال بالباطل ، والطيبات ، والخبائث ، وما هو حلال في الأرض من المفاهيم المرنة الكلية الشاملة .

العددان الثالث والرابع - السنة الأولى
شوال وذو القعدة ١٤٠٨ هـ

القرآن الكريم أساس التشريع في الاسلام

وعلى أي حال فإنّ الآيات التي تتصدى لبيان الأحكام والقوانين في مختلف الجوانب الحياتية للإنسان تنوف على ستماية آية . والمجتهد يبذل الجهد من خلال النص القرآن ومسترشداً بالسنة لاستكشاف الحكم الشرعي الموجود في الكتاب العزيز .

ولأجل هذا يعتبر القرآن المقياس والميزان لمعرفة الأحاديث الصحيحة والباطلة .فعن الامام جعفر الصادق (ع) أنه قال: خطب النبي (ص) بمنى فقال: أيها الناس ما جاءكم عني يوافق كتاب الله فانا قلته، وما جاءكم يخالف كتاب الله فلم أقله[1] .

وعن الامام جعفر الصادق (ع) « الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الهلكة ، إنّ على كلّ حقٍ حقيقة وعلى كل صواب نوراً فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه »[2] .

إذن ، فالقرآن هو المصدر الرئيسي والمقياس الصحيح في شريعة الله سبحانه لأنه كلام الله وحديثه جلّ وعلا ، ألفاظاً ومعاني وأسلوباً ، ولا يكون للنبي (ص) دخل في انتقاء ألفاظه أو صياغته بانتقاء وإجماع آراء المسلمين .

السنة

إن السنة لدى الأصوليين المتعبّر [illegible]

يعتقد المسلمون جميعاً بأنّ القرآن هو المصدر الأول الأساسي للتشريع في كافة مجالات الحياة

لمذهب أهل البيت (ع) عبارة عما صدر عن المعصوم (ع) من النبي (ص) ومن خلفائه الأئمة الاثني عشر (ع) من قول أو فعل أو تقرير . . فإن حديث المعصوم دليل وحُجّة ، كما أن سلوكه وعمله أيضاً سندٌ وحجّة ؛ وكذلك الموافقة على فعل يصدر من شخص والرضا به مع التمكن من زجره ونهيه لو كان ذلك العمل مخالفاً للاسلام تعتبر حجّة .

السُنّة النبوية :

والكلام حول حُجّية السُنّة النبوية المأثورة بسند معتبر وصحيح أو موثوق لا جدال فيه لدى أيّ مسلم لأن معالم الدين الاسلامي قد اتضحت بفضل السنة النبوية فتكون حُجّيتها من ضروريات الاسلام وقد نطق القرآن بذلك في آيات كريمة :

أ ـ ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول﴾ [النساء/٥٨] وقد تكررت هذه الآية أكثر من اثنتي عشرة مرة في مناسبات مختلفة من القرآن الكريم .

ب ـ ﴿ولكم في رسول الله أسوة حسنة﴾ [الأحزاب/٢١] .

ج ـ ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ [الحشر/٧] .

د ـ ﴿وما ينطق عن الهوى . إن هو إلا وحي يوحى﴾ [النجم/٣ ـ ٤] .

وهذه الآيات الكريمة واضحة الدلالة والمفهوم على حجية السنة النبوية المنقولة للمسلمين ولا يرتاب في دلالتها أحد [illegible] كما أن الآية الأخيرة ﴿وما ينطق عن الهوى . إن هو إلّا وحيٌ يوحى﴾ تدل على أن السُنّة النبوية مستقاة من الوحي ، ومن الواضح أن الوحي النازل على رسول الله (ص) هو القرآن الكريم فيكون مدلول هذه الآية أن السنة النبوية تستوحي مضمونها ومحتواها من القرآن الكريم ، ولا تستمد حُجّيتها من مَعين آخر .

سنة أهل البيت (عَ) :

واما سنة خلفاء الرسول الأئمة الاثني عشر (ع) فمحلّ أخذٍ وردّ بين السنة والشيعة . . حيث أن الشيعة يستدلّون بالقرآن الكريم وبالسنة النبوية القطعية على حُجّية سنة أهل البيت (ع)، ويعتمدون عليها .

اما دليلهم من القرآن الكريم فهو قوله تعالى : ﴿إنما يريدُ الله ليُذهِبَ عنكمُ الرجْسَ أهلَ البيتِ ويُطهِّركم تطهيراً﴾ [الأحزاب/٣٣] وكلمة (إنما) التي هي أقوى أدوات الحصر ، وكلمة (يريد) بما تعنيه من استحالة تخلّف المُراد عن الإرادة الإلهية ، وكلمة الرجس الدالة على الذنوب والأخطاء والانحراف . . خير إشعار على أن الله سبحانه قد أراد لأهل البيت (ع) العصمة والطهارة ، والابتعاد عن الذنب والرجس وبالتالي يكون حديثهم وسلوكهم صحيحاً ومصيباً لما يريده الله سبحانه . [illegible] التمسك بهم [illegible] أمام الله في يوم تشخص فيه [illegible] ويستدلون بآيات أخرى من القرآن الكريم لا يتسع [illegible] للإفاضة في ذكرها .

وأمّا الأحاديث الدالة على لزوم متابعة أهل البيت فكثيرة وصريحة ، منها :

أ ـ حديث الثقلَين حيث روى زيد بن أرقم عن النبي (ص): (إني تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي : كتاب الله حبلٌ ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهلُ بيتي ، ولن يفترقا حتى يَرِدَا عَلَيَّ الحوض ، فانظروا كيف تخلفوني فيهما) .

وهذا الحديث متواتر لدى الفريقين : السنة والشيعة ، ودال على لزوم التمسك بأهل بيت النبي (ص). . فكما أنّ التمسك بالقرآن هو الأخذ بتعاليمه والسير حسب أوامره ونواهيه ، فكذلك التمسك بأهل البيت (ع) .

ب ـ حديث الغدير المتواتر لدى المسلمين جميعاً عن رسول الله (ص) وفيه : « يا أيها الناس إنّ الله مولاي وأنا مولى المؤمنين وأنا أولى بهم من أنفسهم فمن كنت مولاه فهذا مولاه ـ يعني علياً ـ إلى أن قال (ص): (وإني سائلكم حين تردُونَ عليّ عن الثقلين كيف تخلفوني فيهما ، الثقل الأكبر كتاب الله عزوجل ، سببٌ طرفُه بيد الله تعالى وطرفُه بأيديكم فاستمسكوا به لا تضلّوا ولا تبدّلوا ، وعترتي أهل بيتي)[3] .

وما ذكرناه يوجّه الانسان المسلم نحو الالتزام بأقوال أهل البيت (ع) والانتهاج لنهجهم .

ومن الواضح بأن التمسك بسنة أهل البيت (ع) هو التمسك بسنة الرسول

(ص)، لأن أهل البيت (ع) لا يروون ولا يفعلون إلا حسب ما ورد في القرآن الكريم وبيّنه الرسول (ص).

ففي كتاب حسن بن محبوب باسناده قال: وقلت لأبي عبد الله (أي الامام جعفر الصادق) (ع): أسمعُ الحديثَ فلا أدري منك، ساعة، أو من أبيك؟

قال: ما سمعته مني فاروه عن رسول الله (ص)[4].

وعن جابر عن الإمام الباقر (ع):

قال: «يا جابر إنا لو كنا نحدّثكم برأينا وهوانا لكنّا من الهالكين، ولكنا نحدثكم بأحاديث نكنزها عن رسول الله (ص) كما يكنز هؤلاء ذهبهم وفضتهم»[5].

وعن الفضيل عن الامام محمد الباقر (ع) قال: «لو أنا حدّثنا برأينا ضللْنا كما ضلّ من كان قبلنا ولكنا حدّثنا ببيّنة من ربّنا بيّنها لنبيّه (ص) فبيّنها لنا»[6].

وعن جابر قال: قلت للإمام الباقر (ع): إذا حدّثتني بحديث فأسنده لي، فقال: حدّثني أبي عن جدي عن رسول الله (ص) عن جبرائيل عن الله، وكل ما أحدثك بهذا الإسناد[7].

وعن حماد بن عثمان وهشام بن سالم وغيرهما قالوا: سمعنا الإمام جعفر الصادق (ع) يقول: حديثي حديث أبي، وحديثُ أبي حديثُ جدي،

إنّ القرآن هو المقياس للتمييز بين الأحاديث الصّحيحة والباطلة

وحديثُ جدي حديثُ الحسين، وحديثُ الحسين حديثُ الحسن، وحديثُ الحسن حديثُ أمير المؤمنين، وحديثُ أمير المؤمنين حديثُ رسول الله (ص) وحديثُ رسول الله (ص) قولُ الله عزّ وجلّ[8].

وقد بيّنا بأن سنّة الرسول تعود إلى القرآن الكريم فسنّة الرسول (ص) وأهل البيت (ع) تفسير وتوضيح للقرآن الكريم لأنها تنبعث وتنبثق من كتاب الله المجيد.

الاجماع :

ان الاجماع لدى أهل السنة هو اتفاق الأمة أو العلماء المجتهدين المعاصرين، ولدى الشيعة اتفاق مجموعة من العلماء الكبار بحيث يستكشف من اتفاقهم رأي المعصوم (ع). وعلماء الشيعة جميعاً ومعظم علماء السنة يقولون بحُجّية الإجماع لحكايته عن الحكم الشرعي الثابت في الاسلام ولا أصالة له أبداً (9)

والاجماع ينقسم إلى إجماع منقول وهو ما ينقل إلينا عبر الخبر الواحد من اتفاق العلماء على حكم شرعي في موضوع من دون أن يقوم العالم المنقول له بالفحص والبحث عن آراء وفتاوى العلماء، وإجماع محصّل وهو حين يقوم الانسان بنفسه بالتفتيش عن أقوال العلماء الكبار وفتاواهم ثم يجد تطابقهم على حكم واحد فيستنتج الاجماع المحصّل ... قلنا بأن الاجماع بنفسه يكون حجة لكشفه عن أقوال المعصوم (ع) ... تقريرات أبحاث آية الله السيد محمد باقر الصدر (رض): «... [illegible]

كاشفية هذا يتبيّن معنى ما استقر عليه رأي المتأخرين من الأصوليين بحسب ارتكازهم من أن الإجماع بالملازمة الإتفاقية يكشف عن قول المعصوم (ع) فإن هذا مدركه الغني ما ذكرناه من أن كاشفية الاجماع إنما هي بنكتة حساب الاحتمالات»[10]. وعليه يعود الاجماع إلى السنة المعصومة والسنة تعود إلى القرآن الكريم كما تقدم في بحث السنة.

العقل :

وباختصار لا بدّ وأن نقول بأن مقصود العلماء من جعل العقل دليلاً لاستكشاف الحكم الشرعي هو أن حكم العقل النظري بالملازمة بين الحكم الثابت شرعاً أو عقلاً، وبين حكم شرعي آخر، كحُكمِهِ بالملازمة بين «ذي المقدمة» و «المقدمة» ففي فرض وجوب «ذي المقدمة» تكون المقدمة واجبة أيضاً بحكم العقل بالملازمة بينهما.

(فأحكام العقل النظري قد تستقلّ في إثبات حكم شرعي، وأما العقل العملي فهو وحده لا يكفي لاثبات حكم شرعي ما لم يضم إليه حكم عقلي نظري سواء كان حكماً متعلقاً بفعل العبد كحكم العقل بقبح التكليف مثلاً فإنه بحاجة إلى ضم حكم العقل النظري بالملازمة بين حكم العقل وحكم الشرع، أو كان متعلقاً بفعل المولى كحكمه بقبح تكليف العاجز مثلاً فإنه لا يستنبط منه حكم شرعي إلا بضم حكمه النظري باستحالة صدور القبيح من المولى)[11].

وعلى أيّ حال فإن حكم العقل يستكشف الحكم الشرعي، والحكم الشرعي إمّا مذكورٌ في السنّة المعصومة أو القرآن الكريم، والسنة المباركة أيضاً تعود إلى القرآن الكريم.

فنستنتج من جميع ما تقدم أنّ السنّة والإجماع والعقل تعود إلى القرآن الكريم الذي يُعتبر الأساس في التشريع الإسلامي.

الهوامش :

(1) الوسائل/ج 15 - الباب 9 من أبواب صفات القاضي.
(2) الوسائل/ج 35 - الباب 9 من أبواب صفات القاضي.
(3) المراجعات/ص 435.
(4) البحار/ج 2 - ص 161/ح 16 من باب 21 كتاب العلم.
(5) (6) (7) البحار/ج 2 ص 172 و178/من باب 21 كتاب العلم.
(8) البحار/ج 2 - كتاب العلم/باب 33 ح 28.
(9) أصول الفقه المقارن للسيد محمد تقي الحكيم/بحث الإجماع.
(10) تقريرات أبحاث آية الله السيد الصدر للسيد محمود الهاشمي ج 4/ص 311
(11) المصدر السابق ص 121/ج 4